

بعد أن تناولنا مكونات النماذج الثلاث السابقة تعقيباً على
مكون كل نموذج على حده ، نتناول في هذه المساحة التعقيب
على قيم مؤشرات النماذج المستخلصة من القوائم المالية للبنك
:- أولاً (Z.score 1977) السعودي . ولنبدأ بنموذج

وهو كما أشرنا سابقاً قسمة رأس المال العامل إلى (X1)(أ)
مجموع الأصول ، ثم ضرب ناتج هذه القسمة في معامل المؤشر
بلغت قيمة المؤشر لسنة (2005) (0.173) بينما في (X1)
سنة (2006) بلغت (0.148) بإنخفاض عن السنة السابقة يقدر
بـ (-0.025) \Rightarrow (0.148 - 0.173) أما في سنة (2007)
كان الإنخفاض مقدراً بـ (-0.025) حيث بلغت القيمة
(0.103) ، والفرق بين الإنخفاض في سنة (2006) وسنة
(2007) هو (-0.020) \Rightarrow (-0.025 - 0.045) ، في سنة
(2008) بلغت قيمة المؤشر (0.135) بإرتفاع عن السنة الماضية
يقدر بـ (0.032) \Rightarrow (0.135 - 0.103) والإرتفاع لهذه السنة
أقل من الإنخفاض للعام السابق ، بينما انخفض فرق الإرتفاع في
سنة (2009) بما يقدر بـ (-0.001) عن فرق الإرتفاع للسنة
الماضية حيث كانت قيمة المؤشر للعام (2009) (0.166)
وبالتالي كانت قيمة الإرتفاع عن العام الماضي (0.031) \Rightarrow
(0.166 - 0.135) وعليه فإن الإنخفاض في الفرق هو (-0.001)
 \Rightarrow (0.031 - 0.032) وعلى كل حال فإن العام (2005) هو
أفضل الأعوام حيث كانت نسبة رأس المال العامل إلى مجموع
الأصول (0.241) ثم يليه العام (2009) حيث بلغت نسبة رأس
المال العامل (0.232) ، فهذان العامان هما الأفضلان مقارنة
بالسنوات الأخر .

وهو ناتج قسمة الأرباح المحتجزة على مجموع (X2)(ب)
وقد بلغت ، (X2) الأصول الملموسة مضروباً في معامل المؤشر
في العام (2005) (0.003) ، وهنا (X2) قيمة المؤشر
يجب الإشارة إلى أن الأرباح المحتجزة لدى البنك السعودي مقارنة
بمجموع أصوله الملموسة ، كانت ضئيلة القيمة ، إلا أنه وعلى

الرغم من ضئالة هذه القيمة كانت الوحيدة التي تمتاز بإشارة موجبة مقارنة بقيم الأرباح المحتجزة في السنوات الأخرى ، وسيجئ ذلك تبعاً . في العام (2006) كانت قيمة المؤشر (-0.026) بفارق عن قيمة المؤشر للعام الماضي يقدر

بـ (-0.029) \Rightarrow (0.003 - 0.026) أما في سنة (2007) إزداد الإنخفاض أو قلت قيمة المؤشر عن العام الماضي حيث بلغت (-0.031) ، وفي سنة (2008) واصلت قيمة المؤشر الإنخفاض حيث بلغت (-0.177) ، وفي سنة (2009) لم تتغير الإشارة التي صارت سمة أساسية للقيم منذ العام (2006) ، حيث وصلت القيمة الرقم (-0.087) . وكما أسلف الباحث أن القيمة والتي تمتاز بإشارة موجبة كانت في العام (X2) الوحيدة للمؤشر (2005) .

هو قسمة الأرباح (X3) للتذكير مرة أخرى أن المؤشر : **(X3)(ج)** قبل الفوائد والضرائب على مجموع الأصول الملموسة ، ومن ثم في العام () . (X3) ضرب ناتج هذه القسمة في معامل المؤشر (2005) بلغت قيمة المؤشر (0.044) ، أما نسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول الملموسة قبل ضربها في معامل المؤشر كانت (0.014) وهي ما تعادل (1%) تقريباً ، أما بعد ضربها في معامل المؤشر والذي هو (3.107) أعطت القيمة (0.044) أي ما يعادل (4%) تقريباً . وبالنسبة لنسبة الـ (1%) تشي وبوضوح بضئالة الأرباح في هذا العام مقارنة بمجموع الأصول الملموسة ، أما في العام (2006) هبطت القيمة وبقوة بل متجاوزة للصفر نحو قيمة سالبة بلغت (-0.093) ، كذلك هذه القيمة تشي بعدم فعالية السياسات في بداية العام والمتعلقة بتوليد الأرباح ، ويلاحظ هنا أن الأرباح كانت قبل الفوائد والضرائب ، مما يؤكد عدم الفاعلية السالفة التدوين . أما في عام (2007) إزداد حجم الخسارة فتداعت له قيمة المؤشر بهبوط أقوى حيث بلغت (-0.277) ، ويبدو للباحث أن عدم فعالية السياسات للعام السابق لم تكن موضع تعديل أو تغيير نحو سياسة أو سياسات

أجدي وأنفع في بداية العام الحالي مما أدى إلى ظهور هذه القيمة . إلا أنه في العام (2008) هبَّت قيمة المؤشر لتتجاوز الصفر نحو قيمة موجبة حيث بلغت (0.009) وهي إذا ما تم تقريبها لا تعدو نسبة (1%) ، أما في العام (2009) بدأت السياسات أو الإجراءات المتعلقة بتحسين وضع أو زيادة الأرباح تعطي أكلها ، إذ بلغت قيمة المؤشر (0.025) وهي ما تعادل ثلاثة أضعاف القيمة في العام السابق ، هذا بالتقريب حيث أنه إذا ما تم تقريب هذه القيمة تصبح (3%) تقريباً .

وهو ضرب معاملته في نسبة الملاءة أو الرفع أو الإيفاء : **(X4)(د)** من خلال قيمة حقوق المساهمين الدفترية ، والتي هي قسمة قيمة حقوق المساهمين الدفترية على مجموع المطلوبات . بلغت قيمة هذا المؤشر في سنة (2005) (0.034) ، ولكن قبل ضرب معامل المؤشر في نسبة قيمة حقوق المساهمين إلى كل المطلوبات ، كانت هذه النسبة (0.082) أي ما يعادل (8%) تقريباً وهي ما توضح القدرة الإيفائية من خلال قيمة حقوق المساهمين في حدود الـ (8%) فقط . أما في العام (2006) صَعَفَت قيمة المؤشر نتيجةً لضعف نسبة قيمة حقوق ... حيث كانت قيمة المؤشر (0.022) ، ومقدار الضعف هو

وواصلت قيمة المؤشر في (0.022 - 0.034) \Rightarrow (-0.012) ضعفها حيث بلغت (0.012) والملاحظ هنا أن قيمة المؤشر أعلي بما يعادل ضعفي مقدار الصَّعْف للعام السابق ، أما الإنخفاض في قيمة المؤشر عن العام السابق يقدر بـ (-0.008) \Rightarrow (-0.022) و كان هذا في العام (2007) أما في العام (2008) إرتفعت قيمة المؤشر بمقدار (0.003) عن العام الماضي ، حيث قدرت القيمة للعام الحالي بـ (0.015) . واصلت القيمة إرتفاعها لكن بمقدار لا يكاد أن يذكر ومقدر بـ (0.001) زيادة عن قيمة المؤشر في العام الماضي ، حيث بلغت قيمة المؤشر للعام الحالي (0.016) وهذا في العام (2009) .

يعتمد على نسبة النشاط (X5) نذِّكر مرة أخرى بأن : (X5)(هـ) والتي هي (صافي المبيعات إلى مجموع الأصول) ، بلغت في العام (2005) (0.084) بينما (X5) قيمة المؤشر إنخفضت في العام (2006) بما يقدر بـ (-0.012) ، حيث بلغت قيمة المؤشر (0.072) ، أما في العام (2007) كان الهبوط أكبر حيث قدر بـ (-0.022) إذ أن القيمة كانت (0.050) ، إلا أنها إرتفعت في العام (2008) حيث بلغت (0.087) ، وتقدر قيمة الإرتفاع بـ (0.037) عن العام الماضي ، وواصلت قيمة المؤشر في إرتفاعها في العام (2009) حيث بلغت القيمة (0.088) ، ويقدر الإرتفاع عن العام الماضي (بمقدار) 0.001 .

:- (Springate 1978) ثانياً : نموذج

من خلال النموذج (X1) سلف التعريف بالمؤشر : (X1)(أ) السابق والنماذج التي تم تطبيقها على البيانات المنشورة لبنك (X1) النيلين ، وفي هذه المساحة يمكن الإشارة إلى أن المؤشر هو عامل مشترك بين النماذج موضع التطبيق ، ولكن معامله في العام (X1) يختلف من نموذج لآخر . وقد بلغت قيمة المؤشر (2005) (0.248) أما في العام (2006) إنخفضت القيمة بما يقدر بـ (0.213) ، ومقدار الإنخفاض يقدر بـ (-0.035) \Rightarrow (0.213 - 0.248) ، وإنخفضت القيمة في العام (2007) أيضاً حيث بلغت (0.014) وقيمة الإنخفاض هي (-0.199) \Rightarrow (0.014 - 0.213) وهذا يعني أن الإنخفاض أو الفرق بين الإنخفاض الذي حدث في العام الماضي مقارنة بما سبقه ، والإنخفاض في العام الحالي مقارنة بالعام الماضي هو (-0.164) أما في عام (2008) إرتفعت قيمة المؤشر لتصل إلى (0.194) ، وتقدر قيمة الإرتفاع عن العام (2007) بمقدار (0.180) ، أي أن فرق الإرتفاع في العام الحالي كان أقل من مستوى الإنخفاض في العام الماضي إذ أن الإنخفاض في عام (2007) (-0.199) ومستوى

الإرتفاع في عام (2008) هو (0.180) . أما في العام (2009) إرتفعت قيمة المؤشر مرة أخرى لتبلغ (0.239) ، وتقدر قيمة أو مستوى الإرتفاع عن العام الماضي بمقدار يصل إلى (0.045) \Rightarrow (0.194 - 0.239) .

تم تعريفه سابقاً ، وللتذكير فقط ، فإنه قيمة الأرباح : **(X2)(ب)** قبل الفوائد والضرائب مقسومة على مجموع الأصول الملموسة بلغت قيمة . (X2) ومن ثم ضرب الناتج في معامل المؤشر المؤشر في سنة (2005) (0.043) وهي (4%) تقريبا ووفقاً تعتبر نسبة ضئيلة جداً ، كما أنها تشي (Springate) للنموذج بضعف حجم الأرباح المحققة من جانب البنك ، وهذا مدعاة للخوض في سياسات البنك الربحية - أو السياسات أو الإجراءات المتعلقة بتحقيق أو تحسين قيمة الأرباح - إلا أن الباحث سيؤجل هذا في هذه المساحة ، ليتناوله لاحقاً إن شاء الله تعالى ، أما في سنة (2006) فحدث ولا حرج ، إذ أن القيمة كانت سالبة ، ما يعني أن البنك السعودي في هذه السنة نتجت عن سياساته أو سياسته أو إجراءاته المعنية بتحسين أو زيادة القيمة الربحية ، نتجت عنها خسارة ولا أدري ما سبب ذلك ؛ إذ كيف يحدث هذا والإنذار تدق أجراسه منذ العام السابق ، فكان ينبغي لإدارة البنك أن تحسن سياساتها الربحية منذ العام الماضي لئلا تحدث الخسارة في العام الحالي ، فضئالة القيمة الربحية في سنة (2005) وشت وبقوة بخطر الخسارة القادم ، ورغم ذلك إستكانت وضعفت السياسات فكانت القيمة المتمخضة عنها (-0.0921) في (2006) وفي رأي الباحث أن إدارة البنك السعودي لم تفعل شيئاً له تأثير في العام (2006) أيضاً ، ليتفاقم الوضع في العام (2007) وينتج عنه خسارة أكبر من تلك التي كانت في العام الماضي ، حيث بلغت قيمة المؤشر (-0.273) ، ويبدو أن البنك موضع التحليل كان يمر بأوضاع لا يدري الباحث ما كنهها ، إبتدأت منذ العام (2005) لتؤثر على مستوى الأرباح فيه ، ثم إستمرت حتى كان تأثيرها واضحاً وجلياً في العام (2006) وكذلك في العام (2007) ، وإن دق

تحليل الباحث فإن الأوضاع المؤثرة على القيمة الربحية لدى البنك ، كانت أشد وضوحاً في العام (2007) ، بل أشد وضوحاً من الشمس في رابعة النهار ، ولعل إدارة البنك على الرغم من علمها بتلك الأوضاع ولربما منذ العام (2005) إلا أنها رأت تغيير هذه الأوضاع في العام أو بداية العام (2008) أو تمكنت من تغيير هذه الأوضاع في العام (2008) **وهنا إحتمالان**:

أولهما : أن إدارة البنك لم ترغب في تغيير هذه الأوضاع منذ فجر العام (2005) لصعوبتها ولتأثيرها إذا ما تم تغييرها على راحة البال ، ووقت القائمين على الأمر والمعنيين بتحسين جودة الأرباح ، وكذلك التراخي من قبلهم في هذا الشأن . إلا أن القائمين على الأمر قد فطنوا لفجاعة وفضاعة ما قد يحدث في العام (2008) لذلك كان التغيير واضحاً في العام (2008) أو في بدايته تحديداً . لأن ذلك حتماً سيكون له تأثير كبير على بعض الاطراف المهمة وذات الصلة بالبنك موضع التحليل .

ثانيهما : أن إدارة البنك أو القائمين على الأمر - المشار إليهم سابقاً - لم يكن في مقدورهم تغيير تلك الأوضاع منذ عام (2005 : إلى عام (2007) ، وذلك ربما يرجع للأسباب الآتية :

1 . ضعف الخبرة والمهارة /

2 . ضعف مستوى التعامل مع المسببات للخسارة /

3 . عدم التأهيل والتدريب المستمر /

إضافة لهذين الإحتمالين ، ربما كان هنالك عدم إهتمام أساساً إلا عند تفاقم وتعاطم الوضع ، ولعل هذه الإضافة تتضح من خلال في العام (2008) حيث بلغت قيمة (X2) القيمة الموجبة للمؤشر المؤشر (0.009) ، صحيح أن قيمة الأرباح في هذا العام لم تكن كبيرة ، إلا أن قيمة المؤشر ظهرت في ثوب موجب ، ومع بداية العام (2009) أفاقت الإدارة من العمه الذي بدأ في العام (2006) والغشاوة التي بدأت في العام نفسه واستمرت إلى أن

أزالتها في العام (2008) وتخلصت مما هي فيه من تراخي ، في العام (2009) ظهرت قيمة المؤشر بما يقدر بـ (0.025) أي (3%) تقريباً ، وفي العام (2008) كانت (4%) تقريباً .

سبقت الإشارة إليه أيضاً ، ولا ضير من التكرار - قد لا : **(X3)(ج)** هو (X3) يكون القارئ مستعد ، فيبدأ من هذه الصفحة - فالمؤشر قسمة الأرباح قبل الفوائد والضرائب على المطلوبات المتداولة ، (X3) وبالتالي ضرب ناتج القسمة في معامل المؤشر .

والأرباح قبل الفوائد والضرائب تناولهما الباحث في المؤشر السابق أما هنا فقد إستعملها النموذج أو استخدمت في النموذج من (X2) واستخدامها هنا هو قسمتها على المطلوبات (X3) خلال المؤشر المتداولة لمعرفة المقدرة الإيفائية لدى البنك من خلالها ، ولعل الخوض في هذا الجانب يعتبر إعتباطاً من الباحث ، إذ يمكن معرفة من (X3) هذه القدرة الإيفائية لدى البنك والمستخدم في المؤشر حيث يمكن إستخلاص هذه (X2) خلال الرجوع إلى المؤشر السابق المقدرة الإيفائية لدى البنك موضع التحليل ، لذا يكتفى الباحث هنا . (بإيراد قيم المؤشر خلال سنوات الدراسة (2005 - 2009) .

في العام (2005) (0.009) ، (X3) بلغت قيمة المؤشر أما في العام (2006) كانت قيمة المؤشر (-0.026) بإنخفاض يقدر بـ (-0.035) \Rightarrow (0.009 - 0.026) أما في العام (2007) إزدادت قيمة المؤشر إنخفاضاً حيث بلغت (-0.070) حيث تقدر الزيادة في الإنخفاض بـ (-0.044) \Rightarrow (-0.026 - 0.070) بينما في العام (2008) إرتفعت قيمة المؤشر لتبلغ (0.002) فعلى الرغم من ضئالة قيمة الإرتفاع التي تعادل خمس الـ (1%) إلا أنه يعد إرتفاعاً ، وعلاوة على ذلك يحمل قيمة موجبة . إذ يمكن أن تعلو القيمة في هذا العام على القيمة في العام السابق دون أن تتغير الإشارة السالبة التي صاحبت القيمة في العام السابق . وفي العام (2009) لم تكن تعادل قيمة المؤشر خمس (1%) بل تعادل الـ (1%) ، أي أن إدارة البنك موضع التحليل قادرة على الإيفاء من خلال الأرباح قبل الفوائد

والضرائب في حدود (1%) وفقاً للمؤشر الذي بلغت قيمته (0.007) ووفقاً لنسبة (الأرباح قبل الفوائد والضرائب على المطلوبات المتداولة) إذ أنها أيضاً (1%) حيث تم تقريبها من القيمة (0.011) وهي النسبة الأساسية قبل ضربها في معامل المؤشر .

وهو مستخدم في نسبة النشاط ، والتي هي صافي : (X4)(د) المبيعات إلى مجموع الأصول الملموسة ، ومن بعد ذلك ضرب لتصبح النتيجة ممثلة (X4) ناتج هذه القسمة في معامل المؤشر في (0.034) (X4) وقد بلغت قيمة المؤشر . (X4) للمؤشر العام (2005) ، أما في العام (2006) بلغت قيمة المؤشر (0.029) ، وإذا ما تم تحويل قيمة المؤشر إلى نسبة مئوية نجد أنها في العام (2006) تعادل (3%) تقريباً . فالتقريب للقيمة في العام (2005) كان بالإسقاط وفي العام (2006) كان بالإضافة ، وإذا ما تم أخذ القيم المجبورة أو المقربة أو المحولة إلى نسبة مئوية في الاعتبار لا نجد أيما فرق ، فكلتا النسبتان للعامين (2006،2005) تقريباً (3%) ، وحقيقة الأمر أن الفرق هو (-0.005) \Rightarrow (0.029 - 0.034) ما يعني أن الفرق بين القيمتين لوحده يمثل (-1%) . في العام (2007) إنخفضت القيمة أيضاً حيث بلغت (0.020) وهي ما تعادل (2%) ومقدار الإنخفاض عن القيمة في العام السابق يقدر بـ (-0.009) \Rightarrow (0.020 - 0.029) أما في العام (2008) إرتفعت قيمة المؤشر لتقترب مما كانت عليه في العام (2005) . إذ بلغت (0.035) بينما كانت في العام (2005) (0.034) ويلاحظ أن الإرتفاع في العام (2008) أعلى من القيمة في (2005) ويقدر حجم الإرتفاع في القيمة لعام (2008) عن العام السابق له بمقدار (0.015) \Rightarrow (0.035 - 0.20) ولم تتغير القيمة في العام (2009) إذ ظلت على ما هي عليه ، أي تعادل (0.035) . يلاحظ أن قيم المؤشر تتراوح ما بين (2%) و (4%) في كل من السنوات المطبق فيها التحليل المالي . لكن إذا ما تعاملنا مع

نجد أن البنك ، (X4) النسب فقط دون ضربها في معامل المؤشر موضع التحليل يحقق صافي مبيعات يمثل (3%) من مجموع الأصول الملموسة ، في العام (2005) ، و (7%) في العام (2006) ، و (5%) في العام (2007) ، و (9%) في العام (2008) ، و (9%) أيضاً في العام (2009) .

-: (Sherrod 1987) ثالثاً : نموذج

تناوله الباحث تعريفاً وصياغة في أكثر من موضع في : (X1)(أ) هذا البحث ؛ ولكن لا بأس من التعريف بإختصار بماهية المؤشر ؛ هو ضرب المعامل (X1) لربما كان القارئ غير مستعداً . والمؤشر الخاص به في ناتج قسمة رأس المال العامل على مجموع الأصول الملموسة . وبلغت قيمة المؤشر في العام (2005) (4.097) ولا يساورنا الظن بأن هذه القيمة تدل على الحجم الهائل أو الضخم أو الكبير لرأس المال العامل ، ففي حقيقة الأمر أن هذه القيمة في ناتج قسمة رأس المال (X1) نتجت بعد ضرب معامل المؤشر العامل على مجموع الأصول ، ومعلوم أن ناتج القسمة الآنفة الذكر هو (17) ، أي أن رأس (X1) كان (0.241) ومعامل المؤشر المال العامل يمثل (24%) من مجموع الأصول الملموسة . في العام (2006) إنخفضت قيمة المؤشر لتبلغ (3.519) ، أما في العام (2007) كذلك إنخفضت قيمة المؤشر بما يقدر بـ (2.431) ، إلا أنها إرتفعت في العام (2008) لتبلغ (3.196) . ، وواصلت إرتفاعها في العام (2009) لتبلغ (3.944) ، وبلاحظ كانت في العام (2005) ثم (X1) هنا أن أعلى قيمة للمؤشر بدأت في التدني والهبوط عام (2006) حتي عام (2007) ، لترتفع مرة أخرى في العام التالي له وكذلك مواصلة . (الإرتفاع في العام (2009)) .

وهو قسمة الأصول النقدية على مجموع الأصول ، ثم : (X2)(ب) في ناتج هذه القسمة . ومعلوم أن ناتج (X2) ضرب معامل المؤشر

القسمة أعلاه يوضح مدى السيولة المتوفرة مقارنة بمجموع بلغت قيمته في العام (X2) الأصول ، وبالنسبة لقيمة المؤشر (2005) (3.456) ، بينما إنخفضت في العام (2006) لتبلغ القيمة (2.286) ، وواصلت إرتفاعها في العام (2008) لتبلغ (2.952) ، وإنخفضت مرة أخرى لتبلغ (2.628) في العام (2009) .

: ويمكن توضيح مقادير الإنخفاض أو الإرتفاع كما يلي

جدول 3/1/75

السنة	القيمة	مقدار الإنخفاض أو الإرتفاع
2005	3.456	-
2006	1.530	1.926-
2007	2.286	0.756
2008	2.952	0.666
2009	2.628	0.324-

المصدر: إعداد الباحث من واقع البيانات المنشورة

إذا ما رجعنا إلى القيم الخاصة بقسمة الأصول النقدية على نجد أن هذه (X2) مجموع الأصول بعد تجريدها من معامل المؤشر القيم ضئيلة جداً ، ما يعني أن البنك موضع التحليل لا يحتفظ بالنقد بصورة كبيرة ، وهذا ليس معناه أن البنك يعاني من توفر السيولة ، بل العكس هو الصحيح ، ونلمح ذلك جلياً في ذمم البيوع المؤجلة ، والإستثمارات ، والمشاركات والمحافظ ... إلخ .

في رأي الباحث أنه إذا ما كان نشاط البنك موضع التحليل أو أي بنك آخر بهذه الصورة التي نلمحها كما هو واضح من خلال البيانات المنشورة للبنك السعودي ، فإنه لا ضير من أن تكون نسبة النقد أو الأصول النقدية ضئيلة مقارنة بمجموع الأصول

ويتمثل في القيمة الناتجة عن ضرب معاملته في : **(X3)(ج)** القيمة الناتجة عن قسمة مجموع حقوق المساهمين على مجموع الأصول . ومعلوم أن نسبة حقوق المساهمين إلى مجموع الأصول ، أو بمعنى آخر كم تساوي حقوق المساهمين مقارنة بمجموع الأصول وذلك في شكل نسبة مئوية .

بلغت في سنة (2005) (0.214) ، بينما (X3) قيمة المؤشر إنخفضت في سنة (2006) لتصبح (0.144) ، وواصلت مسيرة الإنخفاض في سنة (2007) لتكون (0.081) ، أما في سنة (2008) إرتفعت القيمة لتبلغ (0.098) ، ولم تتغير في العام (2009) حيث ظلت على ما كانت عليه في العام الماضي . وهنا يمكن توضيح مستوى الإنحدار والإنخفاض والإرتفاع والإستقرار في القيمة من خلال المنحنى الآتي :

وأشار له الباحث مسبقاً ، أو قد أنف التعريف به في : **(X4)(د)** موضع سابق في هذه الدراسة أو في هذا البحث ، ولسبب ذكره الباحث أيضاً في هذا البحث ، سيعرف به مرة أخرى بإختصار ، فهو قسمة الأرباح قبل الفوائد والضرائب على مجموع الأصول ومن ثم وقد تناول الباحث أو . (X4) ضرب الحصيلة في معامل المؤشر خاص في نسبة (الأرباح قبل الفوائد والضرائب علي مجموع الأصول الملموسة) وكذلك أطنب وأوجز في قيمة الأرباح قبل المؤشر ، Springate الفوائد والضرائب في موضع آخر - نموذج أما مالم يتناوله الباحث هو ناتج قسمة الأرباح قبل الفوائد - X2 والضرائب على مجموع الأصول والمضروبة في معامل المؤشر (X2) الوارد في هذا النموذج يختلف عن معامل المؤشر (X4) أما ناتج قسمة الأرباح قبل الفوائد ، Springate الوارد في نموذج والضرائب على مجموع الأصول ، لا يختلف في كل من النموذجين المذكورين في هذه المساحة ؛ لذلك وبكل تأكيد فإن قيم المؤشر ستختلف عن قيم المؤشر Springate الخاص بالنموذج (X2) الخاص (X2) بقيمة المؤشر - Sherrod - الخاص بنموذج (X2) كانت (0.043) وهذا في سنة (2005) ، أما Springate بنموذج

كانت (0.280) في Sherrod الخاص بنموذج (X4) قيمة المؤشر العام نفسه ، على الرغم من أن ناتج قسمة الأرباح قبل الفوائد Sherrod والضرائب على مجموع الأصول ، المستخدم في نموذج فالإختلاف في قيم . Springate هو نفسه المستخدم في نموذج المذكورين أعلاه مرده إلى إختلاف معامل (X4) و (X2) المؤشرين . كل منهما عن الآخر .

في سنة (2005) (0.280) ، (X4) بلغت قيمة المؤشر بينما إنخفضت متجاوزة الصفر نحو قيمة سالبة بلغت (-0.600) في سنة (2006) ، وفي سنة (2007) إزدادت إنخفاضاً حيث قدرت بـ (-1.780) ، وذلك مرده إلى قيمة الخسارة التي كانت أكبر من قيمة الخسارة في العام الماضي ، أما في سنة (2008) إرتفعت القيمة بصورة هزيلة ومثاقلة تقدر بـ (1%) حيث كانت (0.06) . وفي العام (2009) إزدادت تقريباً (بمقدار (1%) لتبلغ (0.16) .

وهو يشي إذا ما أُستخدم وحده بفشل الوحدة : **(X5)(هـ)** الإقتصادية مالياً أو إستمرارها في المستقبل القريب - هذا وفقاً للمفاهيم المتعلقة بالفشل المالي والمستعرضة سابقاً في هذه الدراسة - وهو قسمة مجموع الأصول إلى مجموع المطلوبات . فالمنشأة أو الوحدة الإقتصادية (المحاسبية) إذا ما كانت أصولها أكبر قيمة من قيمة مطلوباتها أو خصومها أو إلتزاماتها ؛ فإنها لا تعاني من ظاهرة الفشل المالي وكذلك العكس حال ما تكون قيمة أصولها منخفضة مقارنة بمجموع خصومها . وفي بداية تناول الباحث لقيم المؤشرات تعقيباً أوضح بأن له رأي مغاير لما نتجت وأسفرت عنه النماذج موضع التحليل أو التطبيق . ولعل صحة ما يبرهن قول الباحث في هذه المساحة القيم التي تتجاوز الواحد الصحيح للمؤشر سواء كان ذلك بعد ضرب ناتج قسمة مجموع الأصول على (X5) أو تجريد ناتج هذه ، (X5) مجموع المطلوبات في معامل المؤشر . القسمة من معامل المؤشر .

في العام (2005) (1.613) ، (X5) بلغت قيمة المؤشر وفي سنة (2006) إنخفضت بمقدار (-0.057) حيث كانت (1.556) ، أما في سنة (2007) واصلت إنخفاضها بما يقدر

بـ (-0.12) \Rightarrow (1.436 - 1.556) لكنها في سنة (2008) إرتفعت لتصل إلى (1.522) ، وواصلت إرتفاعها في العام (2009) لتصبح (1.638) .

فيما يلي يوضح الباحث قيم الإنخفاض والإرتفاع بمقارنة القيمة في كل عام بالقيمة في العام السابق له ، وكذلك مقارنة القيمة في كل عام مع القيمة في سنة الأساس وذلك من خلال الجدول أدناه :

جدول 3/1/76

السنة	القيمة	قيمة الإنخفاض أو الإرتفاع مقارنة بالعام السابق	قيمة الإنخفاض أو الإرتفاع مقارنة بسنة الأساس
2005	1.613	-	-
2006	1.556	0.057-	0.057-
2007	1.436	0.120-	0.177-
2008	1.522	0.086	0.091-
2009	1.638	0.116	0.025

المصدر: إعداد الباحث من واقع البيانات المنشورة

كانت في سنة (2009) (X5) يلاحظ أن أعلى قيمة للمؤشر وأدنى قيمة للمؤشر كانت في سنة (2007) . كما يلاحظ أن كل قيم المؤشر أكبر من الرقم أو العدد (1) ، وحتى إذا ما تم تجريد يلاحظ أيضاً عُلُوها على الواحد (X5) هذه القيم من معامل المؤشر الصحيح .

ماذا يعني ذلك ؟

. يعني أن البنك موضع التحليل لا يعاني ظاهرة الفشل المالي

ما الدليل على ذلك ؟

آثر الباحث بيان ذلك بعد الفراغ من التعقيب على قيم المؤشرات الخاصة بكل النماذج موضع التطبيق .

: وهو يتمثل في القيمة الناتجة عن المعادلة الآتية : (X6)(و)

المساهمين حقوق X (X6) معامل المؤشر مجموع الملموسة الثابتة الأصول

تصبح نسبة (X6) فإذا ما جرّدنا المعادلة أعلاه من معامل المؤشر مئوية بعد ضربها في المئة ، ولما - هذه النسبة المئوية - مدلول واضح في بيان حصة حملة الأسهم العادية في الأصول الثابتة إذا ما حدثت تصفية للوحدة الإقتصادية وهذا إذا كانت الأصول الثابتة أقل من قيمة من حقوق المساهمين ؛ فإن تل النسبة المئوية تدل على أو تشي بـ (ما تبقى من حقوقهم في شكل نسبة مئوية) وذلك بعد قسمة (1) ثم قسمة (حقوق المساهمين إلى الأصول الثابتة) . (الملموسة) من النسبة (100%) .

كانت قيمة المؤشر في العام (2005) (0.450) ، وفي العام (2006) إنخفضت لتصبح (0.212) ، وواصلت في اتجاه الإنخفاض لتصير إلى (0.123) ، أما في العام (2008) إرتفعت إلى الرقم (0.141) ، لتهبط مرة أخرى بما يقدر بـ (0.105) في العام (2009) .

في هذه المساحة لتعامل مع نسبة (حقوق المساهمين على وذلك (X6) الأصول الثابتة) دونما أخذ في الإعتبار لمعامل المؤشر : على نحو ما يلي :

جدول 3/1/77

السنة	قيمة (المساهمين حقوق مجموع الملموسة الثابتة الأصول)	النسبة المئوية
2005	مرة 4.502	%450.2
2006	مرة 2.117	%211.7
2007	مرة 1.226	%122.6
2008	مرة 1.414	%141.4
2009	مرة 1.052	%105.2

المصدر: إعداد الباحث من واقع البيانات المنشورة

يلاحظ أن قيم النسبة لكل السنوات أكبر من الواحد الصحيح ، كذلك النسبة المئوية أكبر من الـ (100%) ، وبالتالي فإن الأصول الثابتة المملوكة للبنك موضع التحليل كانت تمثل (22%) تقريباً مقارنة بحقوق المساهمين وهذا في العام (2005) أما في العام (2006) كانت تمثل (47%) ، وتمثل في العام (2007) (% 82) ، وفي العام (2008) تمثل (71%) ، وفي العام (2009) (95%) .

: لتوضيح النسب أعلاه

- قسمة الرقم (1) على (قيمة حقوق المساهمين على (الأصول الثابتة الملموسة) .
- قسمة النسبة (100%) على النسبة المئوية المبينة في الجدول السابق.

ولله الفضلُ والمِنَّةُ.